

الفصل التاسع

الصفوة الإدارية (١)

يشكل الموظفون الحكوميون فى مستويات الادارة العليا - فى كل المجتمعات المعقدة - قطاعا هاما من « الصفوة الحاكمة » أو « الطبقة السياسية » بمعنى الاقلية التى تحكم المجتمع بالفعل فى أى فترة من الزمن (٢) . ويعتبر وضع كبار الموظفين فى المجتمعات الصناعية الحديثة بصفة خاصة وضعا مؤثرا ، وذلك نتيجة للتوسع الهائل فى أنشطة الدولة ، ونمو التعقيد الفنى للادارة العامة ، وتنظيم الخدمات المهنية كعمل مهني يعتمد على الشهادات الدراسية والتدريب . ولقد أكد ماكس فيبر - الذى تمثل كتاباته عن البيروقراطية نقطة بداية لكل المناقشات الحديثة حول الموضوع - أن « وضع القوة المرتبط بالتنظيم البيروقراطى المتطور يكون دائما وضعا راسخا ، بل أن يكون - تحت الظروف العادية - وضعا متفوقا . فعندما يواجه الزعيم السياسى الموظف المدرب الذى يعمل مديرا للادارة ، فانه يجسد نفسه فى وضع معرفى سطحي بالمقارنة بخبرة الأول » . فينسحب هذا - كما ذهب فيبر - على الزعيم السياسى الذى يحكم مجتمعا بأثره (والذى يتمتع بحقوق المبادرة والدعوة للاستفتاء

(١) أعيد نشره مع تعديلات من المصدر التالى :

Irving L. Horowitz (ed.) **The New Sociology : Essays in Social Sciences and Social Theory in Honor of C. Wright Mills** (New York, 1964).

(٢) استخدم باريتو مفهوم الصفوة الحاكمة بينما استخدم موسكا مفهوم الصفوة السياسية . وأكد كل منهما - معارضين فى ذلك الفكرة الماركسية الخاصة بالطبقة الحاكمة التى تقوم على القوة الاقتصادية وتمثلها فى المجال السياسى جماعات عديدة متغيرة - فكرة « الصفوة » المكونة من هؤلاء الأفراد الذين يتحكمون بالفعل فى القوة السياسية فى وقت معين . وأكد أيضا ضرورة التى لا مفر منها لمثل هذه الصفوة . ولقد تناولت بعض جوانب هذه الاتجاهات فى دراسة الصفوة فى مؤلفى : **الصفوة والمجتمع** (لندن - ١٩٦٤) .

العام واقالة الموظفين) أو الزعيم السياسى البرلمانى المنتخب(٣) . ولا شك أن رأى ماكس فيبر حول أهمية البيروقراطية قد تأثر برؤيته للبيروقراطية فى ألمانيا ، ولكنه تأثر أيضا برؤيته المعارضة للاشتراكية - التى تعتبر عنده تراكما للحكم البيروقراطى . فقد كان ماكس فيبر يهاجم فى كتاباته حول هذا الموضوع المذهب الذى تبناه الماركسيون ، الذين ذهبوا الى القول بأن القوة البيروقراطية هى مجرد مظهر من مظاهر حكم البرجوازية فى المجتمع الرأسمالى ، الذى سوف يخفى بمجرد ظهور المجتمع الاشتراكى ، وهو أمر ينسحب على الدولة أيضا . فقد فحص لينين فى كتابه « الدولة والثورة » تحليل ماركس لكميونة باريس وذهب الى أنه يجب الحد من قوة الموظفين العموميين أثناء عملية التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية وذلك عن طريق انتخابهم واقالتهم فى أى وقت ، ودفع نفس اجور العمال لهم . والحقيقة أن واقع المجتمعات الشيوعية المعاصرة يكشف عن أن كبار الموظفين - سواء فى الحزب المسيطر أو الدولة (وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا) - قادرون على أن يحققوا وضعا متميزا فيما يتعلق بالقوة والهيبة والدخل الحقيقى ؛ وبعبارة أخرى فهم قادرون على أن يصبحوا جزءا حيويا من الصفوة الحاكمة ، أن لم تكن الصفوة الحاكمة كلها . ومع ذلك فان الأحداث الأخيرة تكشف عن أن القوة البيروقراطية ليست فوق المعارضة وليست لها حرية مطلقة حتى فى المجتمعات الشيوعية ، وبناء عليه فلا يمكن أن نعتمد على هذه الخبرات التاريخية الخاصة فى القول بصدق ما ذهب اليه ماكس فيبر عن العلاقة بين اشكال الاشتراكية والبيروقراطية .

ولقد اهتمت الدراسات السوسولوجية الحديثة للصفوات ، اهتمت بصفة اساسية بالمجتمعات الصناعية الغربية ، واكدت هذه الدراسات بصفة خاصة على اثنتين من خصائص الهرم الاجتماعى فى هذه المجتمعات . الأولى : تعدد جماعات الصفوة ، والثانية الطبيعة

Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, chap. VI, (٣)
 "Bureaucracy" English trans. in H. Gerth and C. W. Mills, *From Max Weber*, London, 1947.

الاشكالية للعلاقة بين جماعات الصفوة ، وللعلاقة بينها وبين الطبقات .
 فقد عرف كول Cole - على سبيل المثال - جماعات الصفوة بأنها
 « جماعات تفتقر الى مواقع القيادة والتأثير في كل مستوى اجتماعي -
 أى كقيادة للطبقات أو لأى قطاعات أخرى هامة من البناء الاجتماعى » ؛
 واستمر كول قائلاً « بأن جماعات الصفوة لا تقوم كلها على أساس
 طبقي ، وإنما بعض هذه الجماعات فقط هو الذى يقوم على أساس طبقي
 ويمثل الطبقة ، ولا تظهر أهمية العلاقة بين جماعات الصفوة والطبقات
 وكذلك أهمية الاختلافات التى تصاحب مظاهر التعقد فى البناء الاجتماعى
 الا فى المجتمعات الحديثة التى تطورت من الارستوقراطية الى شكل
 من أشكال الديمقراطية » (٤) . وبنفس الاسلوب لفت ريمون آرون
 Raymond Aron الانتباه الى العلاقات المتغيرة بين جماعات الصفوة
 والطبقات الاجتماعية ، وذلك فى دراسة للارتباطات بين البناء الاجتماعى
 والقوة السياسية ميز فيها بين خمس جماعات للصفوة تعتبر شرائح
 هامة فى تشكيل الطبقة السياسية : القيادة السياسيون ، والمديريون
 العاملون فى الحكومة ، والمهيمنون على النشاط الاقتصادى ، وقادة
 الجماهير ، والقيادة العسكريون (٥) .

وتعد دراسة رايت ميلز عن « صفوة القوة » Power Elite
 فى الولايات المتحدة الامريكية (٦) ، المحاولة الرئيسية التى توضح - فى
 مجتمع واحد - كيف يمكن أن تترايط جماعات الصفوة الاساسية
 ترابطا مطردا متفقا على أهداف السياسة العامة ، وكيف تنحدر هذه
 الجماعات من طبقة بعينها . ومع ذلك فقد نقد ميلز - بل رفض - المفهوم
 الماركسى عن الطبقة الحاكمة الذى يقوم على أساس من المصلحة
 الاقتصادية ، وقدم شواهد عديدة للدفاع عن فكرة وحدة صفوة القوة ،
 والتى عبر عنها فى النهاية بأنها « التوافق الذى لا يتحقق بسهولة بين

G. D. H. Cole, *Studies in Class Structure* (London, 1955). (٤)

R. Aron, "Social Structure and the Ruling Class", *British Journal of Sociology*, 1, (March, 1950). (٥)

C. W. Mills, *The Power Elite* (New York, 1965). (٦)

القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية» (٧) أما القضايا الرئيسية التي طرحها ميلز فإنها تتلخص فيما يلي : أولا أن التغيرات التكنولوجية فضلا عن التغيرات فى النظم الاجتماعية قد أنتجت تركزا للقوة لم يسبق له مثيل ، ووسعت بالتالى من الهوة التى تفصل بين الصفوة والجماهير (وتلتقى هذه القضية من زوايا عديدة مع نظرية ماكس فيبر عن امتداد البيروقراطية) ؛ ثانيا : انه لا يمكن الحكم على طابع صفوة بعينها وعلى سياساتها العملية من مجرد النظر الى الاصول الاجتماعية لاجزائها (بالرغم من أن تلك حقيقة هامة) ولكن يجب أن يدرس أيضا فى علاقتهما بتشكيل نظرة أعضاء الصفوة من خلال التدريب والخبرة ، وبالاتار التاريخى والنظامى الذى يوجدان فيه .

ما هو طابع الصفوة الادارية ؟ ما هى طبيعة ومدى قوتها ؟ ما هى الأهمية التى تحتلها عملية التوافق الى هذه الصفوة فى نسق القوة والتدرج بصفة عامة ؟ قد يكون من المفيد أن نتأمل هذه الأسئلة قبل الدخول فى تفاصيل المادة الامبيريقية .

يمكن تحديد طابع الصفوة الادارية بصورة مبدئية من خلال مقارنتها بالانماط الأخرى لجماعات الصفوة . فهى تختلف عن جماعات الصفوة الأخرى فى كونها صغيرة نسبيا ، ومحددة بدقة ، ومتجانسة (كنتيجة للتدريب المشترك وممارسة المهنة) ومتماسكة . وفضلا عن ذلك فإنها تنخرط مباشرة فى ممارسة القوة السياسية ، وهى تتميز بذلك عن عدد من الجماعات الأخرى التى قد تمتلك هياكل اجتماعية عالية ولكن تنقصها القوة . وتختلف الصفوة المكونة من القادة السياسيين - وهى التى تهتم بالقوة بشكل مباشر - تختلف عن الصفوة الادارية فى كونها أقل وضوحا فى حدودها ، وأقل ترابطا حيث نجد فى المجتمعات الحديثة جماعات سياسية فرعية متنافسة ومتصارعة (أحزاب سياسية متعارضة أو تكتلات داخل حزب واحد) . أما صفوة المثقفين فأنها أكثر صعوبة فى تعريفها ، فهى أقل تنظيما ، وأقل ترابطا وأقل قوة - بالمعنى الدقيق

لللمكمة - من معظم جماعات الصفوة الأخرى . أما الصفوة العسكرية فانها تتشابه من وجوه عديدة مع الصفوة الادارية ، ولكنها تستبعد عادة من الممارسة المباشرة للقوة السياسية . وتظهر صعوبات عديدة عندما نتجاوز هذا التحليل المقارن لنحدد بشكل مباشر مدى تميز واتساق صفوة بعينها . ورغم ذلك فانه من الممكن تحديد بعض الشروط الملائمة التي يمكن قيامها من ناحية المبدأ ، مثال ذلك تحكم الجماعة فى اسلوب توافد الاعضاء اليها ، وتشابه الاعضاء فى الخلفية الاجتماعية الثقافية ، ومدى التفاعل بين الأعضاء داخل النطاق المحدد لنشاط الجماعة وخارج هذا النطاق ، والروابط التكاملية (مثل القرابة) بين الاعضاء ؛ كما يمكن أيضا تحديد بعض المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على تضامن الجماعة - درجة التشابه فى مفاهيم الاعضاء عن الجماعة ومظاهر التعبير عن روح الجماعة وغير ذلك من المعايير وإذا ما حاولنا الحكم على الصفوة الادارية وفقا لهذه المعايير ناناها سوف تكشف عن درجة عالية من التماسك .

ويقودنا السؤال الثانى المتعلق بطبيعة ومدى القوة (٨) التي تحظى بها الصفوة الادارية ، يقودنا الى بعض المشكلات المعقدة تتصل بالتحليل فضلا عن بعض الصعوبات المتصلة بالاختبار الامبيريقى . من الواضح أن أعضاء الصفوة من الأفراد يمكن أن يكون لهم تأثير واسع فى المجتمع يناظر تأثير الافراد الذين يعملون فى مهن على درجة عالية من الهيبة . فضلا عن ذلك فما دام لكبار الموظفين اتصالات منتظمة بالقيادة السياسيين فان باستطاعتهم استخدام تأثيرهم الشخصى لاصدار قرارات بعينها . ولكن ما هى القوة التي تمتلكها الصفوة

(٨) نعى بالقوة هنا قدرة فرد أو جماعة على تحقيق غايته (غايته) خلال مجرى الفاعل حتى على حساب معارضة الأفراد (أو الجماعات) الذين يتفاعلون معه فى نفس الموقف .
انظر :

Max Weber, "Class, Status and Parties" in *Wirtschaft and Gesellschaft*.

ونعى بالتأثير influence قدرة الفرد أو الجماعة على تغيير الخط الذى يسير فيه من يحوز القوة وذلك من خلال الاقتناع Persuasion . ويمكن أن تظهر بعض الحالات التي لا يمكن التمييز فيها بدقة بين القوة والتأثير .

الإدارية - كجماعة - فى حياتها اليومية وأنشطتها المتصلة ؟ يقال عادة أن هذه القوة التى تتمتع بها الصفوة الإدارية محدودة فى المجتمعات الديمقراطية ، حيث يعمل الموظفون المدنيون تحت سلطة الهيئة التنفيذية السياسية التى تكون مسئولة بدورها أمام البرلمان والناخبين . ووفقا لهذه الوجهة من النظر ، فإن الموظفين ينفذون قرارات اتخذها آخرون غيرهم ، وفقا لمصالح وقيم تقع خارج حدود تأثيرهم . ورغم ذلك ، فإن كبار الموظفين قد يملكون قدرا لا بأس به من الاستقلال ، بل ومن المحتمل أن يكونوا قد طوروا رأيا (مشتركا) خاصا بهم فيما يتعلق بنوعية السياسات العملية بحيث يستطيعون القول ما هى أكثر السياسات حكمة ، وما هو أكثرها حساسية وما هى أكثرها قابلية للتطبيق العملى . أما فى المرحلة التى تنفذ فيها سياسة بعينها فإنهم قد يملكون من القوة ما يمكنهم من إيقاف أو تأخير أو تعديل مجرى هذه السياسة . بل أن هذه القوة تظهر فى مرحلة مبكرة اثناء صياغة السياسة العملية نفسها ، وفى هذه الحالة فإنهم يمارسون - بحكم خبرتهم الطويلة ومعرفتهم الدقيقة بالاقسام التى يشرفون عليها - قدرا من التأثير على أفكار وقرارات الوزير الذى يترأسهم من الناحية الرسمية . وتصل قوة هؤلاء الى ذروتها عندما تتغير الإدارة التنفيذية السياسية (الوزارة) باستمرار ، وفى هذه الظروف لا يمتلك الوزراء سوى خبرة طفيفة بالحكومة بعامة أو بالمصالح الحكومية التى تقع تحت مسئوليتهم بخاصة . وكما لاحظنا من قبل ، فإن نمو التعقد الفنى للحكومة الحديثة يعضد أيضا من قوة الموظفين الدائمين . ويتم الاعتراف صراحة - فى بعض الأحيان بمظاهر القوة التى يتمتع بها الموظفون الذين يلعبون دورا فى تشكيل السياسة العملية ، ويظهر هذا الاعتراف فى القواعد واللوائح التى تنظر الى بعض التعيينات فى الخدمة العامة على أنها « تعيينات سياسية » تلك التى لا تتم من خلال الترقية العادية وإنما من خلال التكليف حسب رغبات الإدارة السياسية التنفيذية .

وتؤدى بنا هذه الاعتبارات الى مزيد من التساؤل عن مصدر القوة البيروقراطية والقيود المفروضة عليها . لقد كان ماكس فيبر ميالا - كما رأينا من قبل - الى النظر الى نمو القوة البيروقراطية فى

المجتمعات الحديثة على أنه شيء لا يمكن تجاوزه ؛ وتقوم وجهة النظر هذه على اسس مختلفة منها التطابق بين الادارة البيروقراطية والترشيد العام للحياة الاجتماعية ، وعدم امكانية الاستغناء عن المديرين الفنيين ذوى الخبرة ، ودوام واستمرارية الادارة البيروقراطية فى مقابل عدم دوام وتغير الادارة السياسية . وأضاف فيبر أن البيروقراطية كانت قادرة على أن تقوى من وضعها فى مواجهة الادارة التنفيذية السياسية وذلك عن طريق تغليف أنشطتها بأقصى درجات السرية . ولم يذهب فيبر فى دراسته للقيود الممكنة على القوة البيروقراطية الى أبعد من القول بأن انصياع كبار الموظفين للقواعد القانونية العامة التى ينفذون من خلالها بشكل كامل وفعال قرارات كل حاكم سياسى له صفة الشرعية ، فضلا عن درجة استقرار النظام السياسى ككل قد يكون لها بعض التأثير (على درجة قوة الادارة البيروقراطية) . ويبدو أن هذه العوامل لها أهمية أكبر من تلك التى أضفاها عليها فيبر الذى كان مهتما اهتماما بالغاً بالظروف البيروقراطية فى ألمانيا . فأحد القيود الهامة المفروضة على قوة الصفوة الادارية ينحصر فى تطور نوع من الأخلاق المهنية - داخل الصفوة نفسها - تدعم مثالية الحياد السياسى للموظفين . ومع ذلك ، فمن المحتمل أن تتزايد قوة الصفوة الادارية (سواء بشكل مقصود فى السعى نحو اكتساب القوة أو بأى شكل آخر) عندما توجد من الظروف ما يجعل شرعية النظام السياسى نفسه غير محددة .

والواقع أنه يمكن تتبع تطور الاخلاق المهنية فى مجال الخدمة العامة فى معظم المجتمعات الحديثة ، وبالرغم من أن هناك اختلافا فى درجة قبولها عن صدق وفى درجة الالتزام بها عمليا . ففى بريطانيا أكد قانون المهنيين بشدة على الحياد السياسى للخدمة العامة ، وعبر رئيس الوزراء الاشتراكى فيما بعد الحرب عن ثقة فى هذا الحياد . وكتب اللورد آتلى Attlee فى هذا الصدد يقول « لقد كان هناك بعض الأفراد فى حزب العمال ممن يتشككون فيها اذا كان الموظفون المدنيون سيتصرفون بحياد تجاه الحكومة الاشتراكية ولكن كل هذه الشكوك قد اختفت مع

الخبرة « (٩) » .

وكانت الظروف مختلفة في فرنسا ، حيث كانت وجهة النظر الشائعة منذ بداية القرن التاسع عشر تذهب الى أن الموظفين المدنيين - وبصفة خاصة كبار الموظفين - يدينون بالولاء للنظام السياسي السائد في أى وقت . ولقد اشار شافان C. Chavanon الى الأمر الذى أصدره نابليون « بضرورة ولاء كل الموظفين المدنيين ، وكل من يشغلون أوضاعا مناظرة » (١٠) لنظامه ؛ وكرر الحكام السياسيون من بعده نفس الدعوة . وقد بلغت مظاهر التأثير السياسى للعاملين بالخدمة المدنية أقصى درجات شدتها أثناء السنوات الصعبة للجمهورية الثالثة بعد قضية دريفيو(*) Dreyfus Case ، غير أن مظاهر التأثير هذه قد استمرت فى الانخفاض حتى يومنا هذا . ولقد ذهب ر. كاترين R. Catherine فى مقال عن الموقف فيما بعد الحرب الى أن انخراط العاملين بالخدمة المدنية فى الأمور السياسية قد تقدم بسرعة مرة أخرى منذ ١٩٤٥ ؛ واختتم ر. جريجوار R. Gregoir مناقشته للموضوع برمته بملاحظة أن فكرة الحياد السياسى للموظفين المدنيين ما تزال عموما أقل قبولا وأقل تأثيرا فى فرنسا عنها فى بريطانيا (١٢) .

Clement R. Atlee, "Civil Servants, Ministers and the Public", *The Political Quarterly* (Oct. - Dec. 1954). P. 308. (٩)

C. Chavanon, *Les Fonctionnaires et la fonction publique* (Paris, 1951). (١٠)

(٩) كان الفرد دريفيو (١٨٥٩ - ١٩٣٥) ضابطاً فى هيئة الأركان الفرنسية . وفى أكتوبر ١٨٩٤ حول الى محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة وجرى من رتبته وسجن فى جزيرة ديفيل - واتهم فى هذه القضية - التى عرفت بقضية دريفيو - بنقل معلومات عسكرية بخطه الى الألمان . غير أنه اكتشف بعد ذلك أن هذه المعلومات ما تزال تنقل وأن المتهم هو شخص آخر ، الأمر الذى ترتب عليه اعادته محاكمته حيث المعنى له وسمح له بخروج الجيش مرة ثانية وظل به حتى الحرب العالمية الأولى . ولقد اشتهرت هذه القضية لما أثارته من جدول وخلاف بين الذين يدافعون عن جراه دريفيو من المتقنين والاشتراكيين من ناحية وبين الذين يتهمونهم من رجال الجيش والكنيسة من ناحية أخرى ، وقد ظهر هذا الخلاف فى الفترة من اكتشاف عدم بغيانته وحتى إعادة محاكمته .

R. Catherine, "Le Fonctionnaires" in M. Duverger (ed.) *Partis Politiques et Classes Sociales en France* (Paris, 1955). (١١)

R. Gregoire, *La Fonction Publique* (Paris, 1954), (١٢) PP. 331 - 5.

ويشددى تراث عدم الثقة فى الحياد السياسى لكبار الموظفين فى فرنسا من خلال نظام ليس له نظير فى النظام الادارى البريطانى ، ونعنى به هيئة موظفى مجلس الوزراء (١٣) فعندما يشغل وزير معين منصب الوزارة فانه يعين هيئة من معاونين الموثوق بهم ليعملوا كوسطاء بينه وبين الموظفين الدائمين فى وزارته . وبعض من يشغلون هذه الوظائف هم بالفعل من كبار الموظفين القادمين من واحدة أو أخرى من الهيئات الكبرى وخاصة « مجلس الدولة » « وجهاز الرقابة المالية » أما الباقى فانه يأتى من خارج نطاق الخدمة المدنية . ويعكس وجود هذه الهيئات المعينة ، فضلا عن تزايد اعداد أفرادها ، يعكس - كما لاحظ جريجوار - الشكوك التى يشعر بها الوزراء تجاه ولاء كبار الموظفين الدائمين فى الهيئات التى يشرفون عليها وفى درجة الاعتماد عليهم (١٤) .

ويؤيد الوضع فى فرنسا فكرة احتمال أن تتدعم القوة المستقلة للبيروقراطية عندما يصل النظام السياسى الى وضع غير مستقر . فنجد أن الاصرار على الولاء السياسى لنظام بعينه (أو حتى لحكومات حزبية) يشجع كبار الموظفين على تكوين اتجاهات سياسية ، وفى الوقت نفسه فقد أدى عدم استقرار الانظمة السياسية الى مطالبة كبار الموظفين (أو استعدادهم نحو المطالبة) بدور سياسى مستقل . ولقد سجل المهتمون بالسياسة فى فرنسا هذه الظاهرة مرارا وتكرارا ، بل بالغ بعضهم فى وصفها . فنجد كارل ماركسى يكتب فى كتابه *The Eighteenth Brumaire of Lois Bonaparte* قائلا : « يبدو أن التنظيم البيروقراطى والعسكرى الضخم ... ذلك الجسم الطفيلى المرعب الذى أوقع جسم المجتمع الفرنسى كله فى شباكه وسد كل المسام الخلاقة فيه » ، قد جعل من نفسه قوة مستقلة تماما داخل المجتمع المدنى . وكتب ه . لوثى H. Luthy بعد أكثر من قرن (منذ كتب ماركس) يصف الهيئات الكبرى وخاصة مجلس الدولة وجهاز الرقابة المالية ، كتب يقول :

(١٣) لدراسة شاملة عن مجلس الوزراء انظر :

J. L. Suerin, "Les Cabinets Ministeriels" *Revue du droit et de la Science Politique* (Nov. - Dec., 1956) PP. 1207 - 94.

Gregoire, op. cit., P. 333.

« تشكل هذه الهيئات هيكلًا له أعلى درجات الامتياز وله السيادة المطلقة على تشكيله الداخلى ، وهو يتمتع بالحصانة ضد التدخل السياسى ، وليست عليه أى مسئولية أمام أى شخص خارج نطاق نظامه الخاص وهو بذلك وقف كالصخرة دون تأثر بكل العواصف السياسية ؛ فهو نسق وظيفى مغلق تماما ، حتى فى أسلوبه فى تجديد ذاته . أما الروح السائدة داخله - وأعنى الاحساس بالانتماء الى صفة مختارة - فانها تتدعم منذ الطفولة فى المدارس الداخلية التى تعد التلاميذ للدخول فى هذا السلك الوظيفى » (١٥) .

ولقد عبر واحد من علماء السياسة المقتردين فى فرنسا - هو أندرية سيجفريد André Siegfried عن وجهة نظر مشابهة تتعلق بالدور السياسى لكبار الموظفين المدنيين ، غير أنه ذهب الى أبعد من ذلك حيث ربطها بنظريات أكثر عمومية عن الثورة الادارية . ذهب سيجفريد الى القول بأن :

« هناك جماعتان تسعيان الى اتخاذ موقع الصدارة فى الدولة والاقتصاد على حد سواء . فالصفوة التى تدير عمل الادارة الحكومية يتم اختيارها اساسا من بين العاملين فى جهاز الرقابة المالية وفى مجلس الدولة ؛ وهم أفراد عموميون لهم وجود فى كل مكان . ولأن هؤلاء الاداريين لهم تعامل مع القطاع الخاص ، فان لهم وجودا فى البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . أما الجماعة الثانية فانها تتكون من خريجي معاهد البوليتكنيك ، وهم يشكلون صفوة تعمل فى الأجهزة الفنية للدولة ، غير أنهم يعملون أيضا فى أعمال الادارى فى المشروعات الصناعية الكبرى » (١٦) .

إذا كانت الاعتبارات السابقة توضح أن الصفوة الادارية تشغل

Herbert Luthy, *The State of France* (London, 1955). (١٥)
 André Siegfried, *De La IIIème a la IVème République* (Paris, 1954) P. 246. (١٦)

وضعا يمكن أن نفترض أنه وضع قوى ، فانه من الصعوبة بمكان تنظيم البراهين الامبيريقية التى تدل على ممارسة هذه الصفوة للقوة فى ظروف معينة . ومع ذلك ، فان تلك صعوبة عامة تواجه معظم دراسات القوة كظاهرة امبيريقية - وليست مجرد ظاهرة نظامية ؛ ومن المتوقع أن تتزايد حدة هذه الصعوبة بشكل خاص عندما يكون لدى الجماعة المدروسة من الأسباب ما يجعلها تخفى بقدر الامكان القوة أو التأثير الذى تملكه . وبالرغم من وجود هذه الصعوبة ، فان علينا أن نختبر - باقصى ما يمكننا - افكارنا حول جماعات القوة من خلال أمثلة واقعية يتم فيها تقرير مسائل اجتماعية هامة ، سواء كنا غير مقتنعين بوجهة النظر (التى يصعب تدعيمها) القائلة بأنه لا توجد جماعات للقوة على الاطلاق فى المجتمع وانما الموجود هو شبكة معقدة من التأثيرات والتأثيرات المضادة غير القابلة للحصر ، أو كنا مستعدين لقبول وجهة النظر القائلة بأن علاقات القوة تعتبر علاقات غامضة كلية . وقد تم فى عدد من الحالات توضيح قوة جماعات المصلحة الاقتصادية ، والتأثير (فى أدنى معدلاته) الذى يمكن أن تمارسه هذه الجماعات بأشكالها المختلفة (١٧) ؛ ويمكن أن تقدم دراسات تسير على نفس النهج براهين عن ممارسة كبار الموظفين للقوة فى مواقف بعينها . فقد قيل - على سبيل المثال - أن كبار الموظفين المدنيين قد عطلوا السياسات العملية لحكومة الجبهة الشعبية التى شكلها ليون بلام Leon Blum (١٩٣٦ - ١٩٣٨) (*) . ولقد كشفت دراستى حول هذه الفترة أنه قد تم تعطيل بعض المشروعات التشريعية بالفعل ، وخاصة المذكرة المتعلقة بالخدمة المدنية نفسها ، والتى ظلت - بعد الموافقة عليها فى الهيئة التشريعية عام ١٩٣٦ بأغلبية كبيرة - تمرر من لجنة الى

(١٧) يقدم تأثير جماعات المصلحة على دخول التلفزيون التجارى فى انجلترا مثالا جيدا انظر :

H. H. Wilson, Pressure Group: The Campaign for Commercial Television (London, 1961).

(*) شكلت هذه الحكومة فى فرنسا وكانت بمثابة تحالف بين أحزاب اليسار والوسط فى معارضة الفاشية والقضاء عليها وتقديم برنامج اصلاحى ضخم . ولقد تكونت فى هذه الفترة حكومات جبهة شعبية من هذا النوع كانت أشهرها حكومة بلام المشار إليها هنا . ولقد فشلت هذه الحكومات من جراء الخلاف الذى حدث بين فصائل اليسار والادوية Daladier (آخر من ألف حكومة من هذا النوع) . ولقد تشكلت فى نفس الفترة حكومة ماثلة فى اسبانيا ، وهى الحكومة التى شن ضدها غرائكو الحرب الأهلية الأسبانية .

أخرى عن طريق تدخل الموظفين الى أن انتهى مفعولها بسقوط حكوم بلام
فى عام ١٩٣٨ .

لقد عالجتنا حتى الآن اثنين من العوامل الاجتماعية التى يمكن أن
تؤثر - بأسلوب مختلف - على وضع القوة المرتبط بالصفوة الادارية
وهما : القانون المهنى الخاص بالحياد السياسى وعدم استقرار النظام
السياسى . وهناك عنصر ثالث يثيره السؤال الثالث فى مجموعة الأسئلة
التى طرحناها من قبل ، وهو يتعلق بالعلاقة بين الصفوة الادارية والبناء
الطبقي فى المجتمع . ذلك لأنه يمكن أن يقال أن الصفوة الادارية تمثل
قطاعا واحدا فقط من الطبقة المسيطرة فى المجتمع ، وأن قوتها المستقلة
من ناحية ، وحيادها السياسى من الناحية الأخرى ، يتم تكييفهما أو الحد
منهما من خلال مصالح وأهداف الطبقة التى تمثلها . ولم يول فيبر سوى
اهتمام ضئيل بهذه المشكلة ؛ والمحقق أنه أوضحها من خلال فكرتين على
جانب من الأهمية فى تفسيره الشامل لتطور البيروقراطية . تنحصر الفكرة
الأولى فى القول بأن البيروقراطية - بمعنى الادارة الرشيدة القائمة
على العلاقات اللشخصية - تعتمد على الكفاءة الفنية والشهادات
الدراسية ، وترتبط بالنمو الديموقراطى democratization وتخفيف
حده الفروق الاجتماعية ، الأمر الذى يترتب عليه أن تصبح الطبقات
الاجتماعية غير ذات أهمية سياسية كبيرة ؛ أما الفكرة الثانية فتقول بأن
الموظفين - من مديرى الادارات - هم الوريثون الوحيدون لماكى وسائل
الانتاج كحكام للمجتمع . ولقد تطورت هاتان الفكرتان فيما بعد فى نظرية
بيرنهام عن « الثورة الادارية » (١٨) ، وتجدد الاهتمام بهما من خلال
الانتقادات التى وجهت الى البيروقراطية فى المجتمعات الشيوعية فى
فترة ما بعد حكم ستالين (١٩) .

ومهما يكن الحال فى المجتمعات الشيوعية ، فإنه لا يمكن الادعاء بأن

James Burnham, *The Margenial Revotion* (London, 1943). (١٨)

(١٩) انظر بصفة خاصة :

Milovan Djilas, *The New Class* (London, 1957).

التسوية الاجتماعية Social Levelling (بمعنى تخفيف حدة الفروق الاجتماعية) قد وصلت في المجتمعات الرأسمالية الغربية الى حد لم تعد معه جماعات الصفوة - بما فيها الصفوة الادارية - لها أى ارتباط بالطبقات الاجتماعية .

وقد لاحظ لاسكى Laski أن الطبقات الراسخة فى المجتمع المحلى سوف تستمر مستاثرة بوظائف الخدمة العامة المؤثرة طالما أن النظام التعليمى غير قائم على الديموقراطية (يعنى غير قائم على المساواة) وأضاف لاسكى أن ذلك يتضمن : « أولا أن الخبرة (الاجتماعية) التى يعتمد عليها أصحاب هذه الوظائف لن تكون ممثلة للمجتمع المحلى ؛ بل أن الحقائق الجديدة التى سيواجهها هؤلاء الأفراد سيتم رؤيتها فى ضوء هذه الخبرة الخاصة . ثانيا : سوف تكون المشورة التى يقدمها هؤلاء الأفراد الى الهيئة التنفيذية السياسية ذات افق ضيق ، اللهم الا اذا انضم اليهم بعض الأفراد القلائل من ذوى الخيال الواسع » (٢٠) وتعتبر ملاحظة اللورد آتلى Lord Attlee عن العلاقة بين الوزراء الاشتراكيين وكبار الموظفين المدنيين - والتى اشرنا اليها فى مكان سابق - تعبر عن مخاوف من المعارضة الطبقيه للاصلاحات الاجتماعية ؛ فيجب أن ننظر الى قوله بأن هذه المخاوف لا أساس لها فى ضوء موقف ما بعد الحرب فى بريطانيا، حيث استمرت الاصلاحات التى قامت بها الحكومة العمالية لتكتمل سياسات حظيت بقبول واسع اثناء الحرب ، ودون ادخال أى ضوابط ذات طابع راديكالى ؛ وحيث كان التركيب الاجتماعى لقطاع الخدمة المدنية قد شهد بعض المتغيرات كنتيجة للتعبئة فى وقت الحرب .

ولقد ساهمت الدراسات التاريخية فى توضيح أهمية العلاقة بين الصفوة الادارية والبناء الطبقي . فقد قدم كنجزلى Kingsley فى دراسة عن المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية فى بريطانيا (٢١) قدم

H. J. Laski, *A Grammar of Politics* (4th ed., London, (٢٠) 1941) P. 399.

J. D. Kingsley, *Representative Bureaucracy* (Yellow Springs) 1944. (٢١)

الفكرة القائلة بأن النظام الإدارى فى بريطانيا يعمل بكفاءة ويسر لأن أعضاء الهيئة التنفيذية السياسية ورؤساء قطاع الخدمة المدنية ينتمون الى نفس الطبقة الاجتماعية ولذلك فان لهم وجهات نظر متشابهة فى المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة . وذهب فى تحليله لأسباب ظهور هذا الموقف الى أن القوة والتأثير المتزايدين لطبقة بعينها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد منح هذه الطبقة أكبر نصيب فى ممارسة كل من القوة السياسية والإدارية . فالحوار السياسى حول اصلاح قطاع الخدمة المدنية فى منتصف القرن التاسع عشر له نفس اصول وأهمية الحوار السياسى الذى دار حول مذكرة الاصلاح التى قدمت عام ١٨٢٢ . ولقد عبر هذا الحوار عن مظاهر الامتعاض والطموح لدى الطبقة الرأسمالية الصناعية . وظهرت هذه المشاعر فى وصف جون برايت John Bright لوزارة الخارجية بأنها « هيئة للترويح الخارجى للارستقراطية » وكذلك فى الملاحظة التى قدمها كاتب مجهول الهوية والتى تقول بأنه لا يمكن لأى فرد أن يصل الى مكانة معينة فى ظل حكومة ليس لها تأثير على نطاق الأسرة أو أنها ولدت من خلال زواج غير شرعى . ويمكن أن يكون هذا التفسير التاريخى الذى يربط التغييرات فى تركيب الصفوة الإدارية بالتغييرات فى موقف الطبقات الاجتماعية مفيداً فى فهم احداث اكثر حداثة . فطالما أن فرص الأفراد الذين ينحدرون من الطبقة العاملة فى دخول المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية قد زادت ، فان هذه الحقيقة يمكن أن تفسر بتزايد قوة الطبقة العاملة فى المجتمع ككل ؛ وفى هذه الحالة يمكن أن نتخذ من معدل هذه الفرص خلال فترة من الوقت - مؤشراً مفيداً على التغييرات فى البناء الطبقي فى المجتمع .

وتحتل عملية التوافد الى جماعات الصفوة recruitment of elites أهمية خاصة فى المجتمعات الصناعية التى تطورت نحو صيغة ديموقراطية اشتملت ليس فقط على الحقوق السياسية والتنافس من أجل القوة السياسية ، بل اشتملت أيضاً على مستوى أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية . ومعنى المساواة فى الفرص على الأقل لا يمكن القول - كما ذهب فيبير - بأن تحقيق قدر من المساواة فى الظروف الاجتماعية

يعتبر شيئاً ضرورياً لنمو البيروقراطية ، طالما أن ادخال موظفين جدد وفق الأساس الصارم للقدره والمؤهلات يمكن تحقيقه فقط عندما تتاح لكل المواطنين - من حيث المبدأ - سبل الوصول الى الوظيفة العامة ، بدلا من قصرها على أعضاء شريحة اجتماعية بعينها . فالواقع أن المذهب الذى ينادى **باعتقاد الوظيفة على المهارات** هو نتيجة منطقية لمبادئ الحرية **والمساواة والاخاء** . وذهب فيير الى أبعد من ذلك عندما أكد أن انتشار البيروقراطية سوف يؤدي بدوره الى مزيد من المساواة ؛ ولكن نجد أنه من الضروري تعديل هذا التنبؤ الذى تنبأ به فيير ، بالرغم من اعترافنا بأن الأفكار الخاصة بالاعتدال والجدارة (الفردية) قد مارست تأثيراً على الحد من الامتيازات الاجتماعية القديمة فى اطار التعقيد العلمى والفنى للمجتمعات الحديثة . فدخل عناصر جديدة الى الوظائف العامة من خلال الامتحان القائم على المنافسة أو على أساس الشهادات التعليمية لا يحدث مساواة حقيقية فى الفرص المتاحة الا اذا حصل أولئك الذين يتمتعون بقدرات متساوية على فرص متساوية لاعداد أنفسهم للدخول الى نطاق الخدمات العامة ، وذلك من خلال الحصول على الشهادات اللازمة أو التدريب اللازم لدخول الامتحانات . فالذى يحدث بالفعل أن اختيار الأفراد لشغل المناصب العليا فى قطاع الخدمات وفى كثير من المهن ذات المكانة المرتفعة ، يتم فى معظمه بحيث أن يكون الأفراد - تم اختيارهم للتعليم العالى بالفعل - ويكشف تاريخ مؤسسات التعليم العالى أنها كانت مقصورة على أفراد من الشرائح العليا فى المجتمع . والمحقق أنها قد لعبت دوراً رئيسياً فى المحافظة على استمرار الفروق الطبقة ينسأهز الدور الذى لعبته مظاهر عدم المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية فى ذلك .

وسوف تفيد دراسة عملية تواقد أعضاء جدد الى المستويات العليا فى قطاع الخدمات ، فى القاء الضوء على عمليات الحراك الاجتماعى فى المجتمع . فسوف توضح الى أى مدى توجد مساواة فى الفرص فى أحد القطاعات الهامة فى المجتمع ، واذا ما غطت مثل هذه الدراسة فترة من الوقت فربما تكشف عن درجة واتجاه التغيير . ومن الممكن أن تضيف دراسة عملية التواقد الى جماعات صفوة بعينها معلومات مفيدة

لتلك المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الدراسات العامة للحراك الاجتماعي للسكان ككل ؛ ففي الوقت الذي يتعرض فيه ذلك النوع الأخير من الدراسات للحصيلة الكلية لأشكال مختلفة من الحراك (بين الشرائح الاجتماعية المتقاربة وبين الشرائح الاجتماعية المتباعدة) ، فإن دراسة عملية التوافد الى جماعة صفوة بعينها سوف يكشف عن معدل الحراك طويل المدى . وفي هذه الحالة فإن فرص الصعود المباشر من الأوضاع الاجتماعية المنخفضة الى الأوضاع الاجتماعية المرتفعة يجب أن تحظى بأهمية خاصة ، ذلك لأن هذه الفرص تلعب دورا أساسيا في تشكيل حكم الفرد على طبيعة النسق الطبقي سواء اكانت طبيعة مفتوحة أم مغلقة ، وبالتالي طابع ومدى الوعي الطبقي .

ومن المحتمل أن يكون لمعدل الحراك الاجتماعي تأثير هام على الصفوة الإدارية نفسها ، فلو نتج عن التغييرات في عملية التوافد الى الصفوة أن أصبحت الصفوة تستقى اعضاءها الجدد باعداد كبيرة من طبقات وشرائح اجتماعية عديدة ، فإن الروابط التي توجد بين اعضاء الصفوة لن تنتج أبدا عن مظاهر التماثل في الاصول الاجتماعية ، وانما من المحتمل أن تنتج بصفة رئيسية عن التماثل في المهنة وفي الخبرات التعليمية التي تؤدي الى هذه المهنة . وفي هذه الحالة ، فإن كبار الموظفين سيصبحون اكثر وعيا بأنفسهم كصفوة مهنية ، اكثر من كونهم اعضاء في طبقة اجتماعية تقليدية ؛ وربما يؤدي ذلك - في ظروف مجتمع بعينه - اما الى تعضيد فكرة « الحياد السياسي » (بحيث تفهم المهنة في ضوء القدرة الفنية وليس في ضوء انقوة) ، أو الى تطور أسرع للصفوة الادارية كجماعة قوة جديدة ، أو حتى كطبقة جديدة اذا ما ارتبطت بجماعات أخرى . ولقد أصبح هذا الاحتمال الأخير موضوعا أساسيا لكثير من المناقشات الحديثة حول « حكم الخبراء » - التكنوقراطيين والبيروقراطيين ، وهو نفس الموضوع الذي كان وراء تحليل فيبر للتيارات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة .